

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٤١

الثلاثاء، ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة توماس غرينفيلد/ السيد هانتر / السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيدة إيفستغنيفا
	ألبانيا السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة السيدة الحفيتي
	أيرلندا السيدة بيرن ناسون
	البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
	الصين السيد داي بيتغ
	غابون السيدة بونغو
	غانا السيد كوربيه
	فرنسا السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا السيد كيماي
	المكسيك السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
	النرويج السيدة يول
	الهند السيد راغوتا هالي

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة

خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2022/400)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-35935 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2022/400)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/400، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيرتس.

السيد بيرتس (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لإتاحة الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علما مرة أخرى بشأن الحالة في السودان. منذ أن قدمت آخر إحاطة إلى المجلس (انظر S/PV.9006)، ظلت الحالة العامة محفوفة بالمخاطر، مع وجود الكثير على المحك، بما في ذلك الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في السودان. والوقت قصير أمام السودانيين للتوصل إلى حل سياسي للخروج من هذه الأزمة.

وبعد إنشاء آلية ثلاثية الأطراف لتيسير المحادثات بين السودانيين، ذكرت أنا والاتحاد الأفريقي ومبعوثون من الهيئة الحكومية الدولية

المعنية بالتنمية أن تلك المحادثات لا يمكن أن تتجج إلا في بيئة مواتية. وقلنا أيضا إن الأمر متروك للسودانيين، ولا سيما السلطات، لتهيئة تلك البيئة. والواقع أنه منذ أن قدمت آخر إحاطة إلى المجلس بشأن هذا الموضوع في آذار/مارس، أُتخذت بعض الخطوات الإيجابية في ذلك الصدد. ومنذ أواخر آذار/مارس وحتى اليوم، أفرجت السلطات السودانية عن ٨٦ محتجزا، بمن فيهم مسؤولون بارزون مرتبطون بعمل لجنة تفكيك نظام ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ واسترداد الأموال العامة، ويبدو أن العنف الذي تمارسه قوات الأمن ضد المحتجين قد انخفض عموما، حتى وإن استمر للأسف حدوث انتهاكات.

وقد أُنشئت على الإفراج مؤخرا عن المحتجزين بوصفه خطوة هامة نحو تهيئة الظروف المواتية وإعادة بناء الثقة. غير أن التقارير أفادت بأن ما يقرب من ١١٠ أشخاص ما زالوا رهن الاحتجاز في الخرطوم وبورتسودان وأماكن أخرى. وفي يوم السبت، قتل متظاهر آخر على أيدي قوات الأمن. وإذا أرادت السلطات بناء الثقة، فمن الضروري محاسبة المسؤولين عن العنف ضد المحتجين.

لقد حان الوقت لإنهاء كل أعمال العنف. وقد حثنا السلطات على التواصل مع الجمهور وتوضيح أنها تدعم الحوار باعتباره السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سياسي. وأود أن أستخدم هذا المحفل لأدعو القيادة العسكرية ومجلس السيادة إلى إصدار إعلان بأنهما، من أجل تحقيق هذا الحوار، سيطلقان سراح بقية المعتقلين، ويوقفان الاعتقالات التعسفية، والأهم من ذلك، سيرفعان حالة الطوارئ، بدون قيود.

ولا تزال المطالب بالتغيير واستعادة العملية الانتقالية الديمقراطية مستمرة، مع احتجاجات سلمية إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، تقدم عدد متزايد من الأحزاب والائتلافات السياسية السودانية بمبادرات لحل الأزمة السياسية. وأكملت لجان المقاومة في ولاية الخرطوم ميثاقها السياسي وهي تشارك في حوار مع اللجان في الولايات الأخرى. وبينما لا يزال السودان يواجه المزيد من عدم اليقين، هناك شعور مشترك بالإلحاح، وتسعى أطراف عديدة إلى إيجاد أرضية مشتركة وهي منفتحة بشكل متزايد على الحوار. وهناك أيضا اعتراف متزايد بالحاجة

وأود أيضا أن أقول إن الآلية الثلاثية تدعم بقوة إشراك المرأة في العملية السياسية. ونشجع الأطراف بقوة على إشراك النساء في وفودها بنسبة لا تقل عن ٤٠ في المائة، وهو ما يتماشى مع الوثيقة الدستورية السودانية. وفي الوقت نفسه، ومن خلال عملية يقودها السودانيون، قمنا بتيسير ضم وفد من النساء من جميع أنحاء السودان، يجمع بين الخبرات والشرعية النابعة من مجتمعاتهن المحلية والتنوع من حيث العمر والخلفية الإقليمية والتوجه السياسي.

كما يؤثر أيضا عدم وجود اتفاق سياسي وحكومة تعمل بكامل طاقتها حتى الآن على الحالة الأمنية. وقد كشفت الأحداث الأخيرة في دارفور، بما في ذلك الدمار والتشريد في محلية كرينك والعنف المستمر في الجنية بين ٢٢ و ٢٦ نيسان/أبريل، مرة أخرى عن أوجه القصور في قدرة الدولة على توفير الأمن والحماية للمدنيين. وقد قدمت إحاطة إلى المجلس عن تلك الأحداث في مشاورات مغلقة أجريت في ٢٧ نيسان/أبريل. ومنذ تلك الإحاطة، عاد الهدوء النسبي إلى المنطقة. ونشرت قوات حكومية وعدة وفود رفيعة المستوى للتصدي للعنف، ووقع اتفاق لوقف الأعمال العدائية في الجنية في ٢٩ نيسان/أبريل بين طرفي النزاع من القبائل العربية و قبيلة المساليت. وقد شرعت لجنة وقف إطلاق النار الدائم، التي ترأسها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، في تخفيف حدة التوترات وبدأت تحقيقا في الانتهاكات المحتملة لوقف إطلاق النار في سياق تلك الأحداث عقب تقديم الطرفين شكاوى رسمية.

ومع ذلك، لا يزال خطر اندلاع أعمال عنف جديدة مرتفعا. وعلى الرغم من الطابع المأساوي لتلك الأحداث والجرائم البشعة المرتكبة ضد المدنيين، كان من المشجع أن نرى قبول الجماعات المسلحة والقوات النظامية بفكرة استخدام لجنة وقف إطلاق النار الدائم كمؤسسة مشتركة لحل النزاع. وفي نهاية المطاف، تتطلب حماية المدنيين معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك المشاكل المتصلة بالتهميش المستمر منذ عقود وقضايا الأراضي وعودة النازحين داخليا واللاجئين. غير أنه في غضون ذلك، يجب توفير الحماية المادية ويجب أن تكون

إلى حوار مدني - عسكري حول مخرج من الأزمة، وهناك المزيد من النقاش العام حول هذه المسألة.

وإزاء هذه الخلفية، أجرت الآلية الثلاثية للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية محادثات أولية مع المكونات الرئيسية للمجتمع السوداني والمشهد السياسي طوال شهر نيسان/أبريل، الذي تزامن مع شهر رمضان. وشمل ذلك الأحزاب والائتلافات السياسية، وممثلين عن لجان المقاومة، والشباب، والجيش، والجماعات المسلحة، وقادة صوفييين، وجماعات نسائية، وأكاديميين. وكان الهدف هو استطلاع آراء أصحاب المصلحة حول جوهر وشكل محادثات يقودها السودانيون ويملكون زمامه. وقد أبدت جميع المكونات تقريبا استعدادها للمشاركة بشكل إيجابي في جهودنا التيسيرية. وفي الوقت نفسه، لا يزال بعض أصحاب المصلحة الرئيسيين يرفضون المحادثات وجها لوجه مع نظرائهم الآخرين أو يفضلون المشاركة بشكل غير مباشر.

وفي أعقاب الإفراج الأولي عن المحتجزين وانخفاض العنف، بدأنا بالتالي عملية محادثات موضوعية غير مباشرة بين الأطراف في ١٢ أيار/مايو. وتشمل المسائل الأساسية شروط وتكوين الهيئات الدستورية الرئيسية، والعلاقة المستقبلية بين المكونين العسكري والمدني، وآلية ومعايير اختيار رئيس الوزراء. ومن شأن التوصل إلى تفاهات مشتركة حول هذه القضايا أن يساعد في رسم مخرج من الأزمة ومعالجة الفراغ المؤسسي الذي خلفه الانقلاب. وحالما تتوفر بيئة مواتية بما فيه الكفاية، ستجمع الآلية الثلاثية بين أصحاب المصلحة الرئيسيين حول طاولة المفاوضات. ويمكن، بل وينبغي، أن يحدث ذلك دون مزيد من التأخير. ولكنني أريد أن أوضح أن هناك أيضا مفسدين لا يريدون الانتقال إلى الديمقراطية أو يرفضون التوصل إلى حل من خلال الحوار. وينبغي ألا تسمح الأطراف السودانية لهم بتقويض فرصة إيجاد مخرج تفاوضي للأزمة، وبالتالي التمكين من تعيين حكومة متفق عليها يكون لديها برنامج عمل لما تبقى من الفترة الانتقالية.

ويسر تكلفة الطعام. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السودانيين الذين يواجهون الجوع الحاد إلى حوالي ١٨ مليون بحلول أيلول/سبتمبر من هذا العام. وقد خصص مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ٢٠ مليون دولار لهذا الغرض من صندوقه المركزي لمواجهة الطوارئ، كما تواصل الجهات المانحة تقديم المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، لم يتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ إلا بنسبة ١٣ في المائة.

وفي غياب الاتفاق السياسي لاستعادة الشرعية الدستورية، أوقفت المؤسسات المالية الدولية مؤقتاً الكثير من المساعدات الإنمائية الدولية، كما علقت مشاركتها. وفرضت بعض الجهات المانحة أيضاً قيوداً على المساعدة التي تمر عبر منظومات الدولة للوصول إلى العاملين في القطاع العام مثل المعلمين ومقدمي الرعاية الصحية. وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن تغيير تلك الديناميات تقع على عاتق أصحاب المصلحة السودانيين، فإنني أشعر بالقلق إزاء العواقب الطويلة الأجل فيما نشاهد استمرار تآكل قدرة الدولة ورأس المال البشري الهشين أصلاً في السودان.

ويواجه السودان أيضاً خطر أن يُعاد تخصيص المساعدة الحاسمة المقدمة في إطار التجديد التاسع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، والتي خُصصت للسودان كجزء من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لبلدان أخرى بحلول نهاية حزيران/يونيه إذا لم يتم التوصل إلى حل سياسي للأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، حذرت بعض الدول المانحة من أن الدعم المالي الدولي للحكومة السودانية، بما في ذلك تخفيف عبء الديون، لن يُستأنف من دون حكومة مدنية ذات مصداقية. وإذا لم يتم التوصل إلى حل للمأزق الحالي، فإن العواقب ستكون محسوسة خارج حدود السودان ولجيل كامل. وتلك رسالة ما زلت أنا والمبعوثان ننقلها إلى المحاورين السودانيين. وفي نهاية المطاف، فإن الأمر متروك للسودانيين للاتفاق على طريقة للخروج من الأزمة.

إن الأزمة التي تواجه السودان نابعة من الداخل ولا يمكن حلها إلا بمعرفة السودانيين. وهناك حاجة إلى إيجاد حل. ويدرك معظم

أولوية للحكومة السودانية ولحكومات الإقليم وحكومات الولايات في دارفور. وتواصل بعثة الأمم المتحدة تقديم المشورة والتدريب بانتظام لأفراد قوات الشرطة السودانية في مجالات الخفارة المجتمعية والحماية من العنف الجنسي والجنساني وحماية المدنيين بشكل أعم.

كما أحرزت السلطات السودانية تقدماً كبيراً في إنشاء القوة المشتركة لحفظ الأمن في دارفور، على النحو المنصوص عليه في اتفاق جوبا للسلام. وستكمل الدفعة الأولى التي يبلغ قوامها ٠٠٠ ٢ فرد من الحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق تدريبها لمدة ٩٠ يوماً في نهاية هذا الشهر وسيجري نشرهم في شمال دارفور وغربها وجنوبها. وقد وافقت الحكومة على صرف مرتب بانتظام لهؤلاء الأفراد على قدم المساواة مع جنود القوات المسلحة السودانية بمجرد تخرجهم. وبالإضافة إلى ذلك، اختيرت مجموعة من ٨٠ ضابطاً من تلك الدفعة لتلقي مزيد من التدريب ومن ثم إدماجهم في القوات النظامية. وتقدم بعثتي حالياً التدريب لضباط الصف من تلك المجموعة في مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين. وستكون هناك حاجة إلى دعم لوجستي كاف مستقبلاً لتفعيل مناطق تجمع الجماعات المسلحة وإحراز مزيد من التقدم في نشر قوات حفظ الأمن المشتركة. وبمجرد التوصل إلى اتفاق سياسي، ستكون هناك حاجة إلى دعم مادي إضافي من المجتمع الدولي لتنفيذ الجوانب الأخرى لاتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك البروتوكولات الرئيسية التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاع.

لا يزال الجمود السياسي يتسبب في خسائر اجتماعية واقتصادية فادحة. والاحتياجات الإنسانية آخذة في الازدياد، ولهذا الأمر تأثير كبير على أشد الفئات ضعفاً. ويؤدي ذلك، مقترناً بالعوامل الجيوسياسية العالمية، إلى استمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية في السودان. وفي نيسان/أبريل، ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بمعدل ١٥ في المائة مقارنة بالشهر السابق، وظلت أعلى بنسبة ٢٥٠ في المائة مقارنة بالعام الماضي. والآثار المجتمعية لعدم الاستقرار السياسي والأزمة الاقتصادية وضعف المحاصيل والصدمات الناشئة عن الشح في العرض على الصعيد العالمي لها أثر كارثي على التضخم

بناء الثقة، بما في ذلك الإفراج عن جميع المحتجزين السياسيين، ووضع حد للاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين، ورفع حالة الطوارئ. ونحث جميع أصحاب المصلحة السودانيين على المشاركة بحسن نية في العملية الثلاثية وتقديم التنازلات اللازمة لتحقيق مطالب الشعب السوداني المشروعة بالحرية والسلام والعدالة.

ثانياً، أود التأكيد على أن هذا الأمر لا يخص النخب السياسية في السودان وحدها. وسيكون التقدم السياسي أمراً حيوياً لتخفيف المصاعب الاقتصادية والمعاملة الإنسانية للشعب السوداني. واستعادة حكومة ذات مصداقية يقودها مدنيون ستهيئ الظروف اللازمة لإجراء الإصلاحات الاقتصادية التي تمس الحاجة إليها واستئناف الدعم الدولي، بما في ذلك تخفيف عبء الديون. ولكن مع استمرار الأزمة السياسية، ازداد أيضاً حجم وشدة العنف في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك في دارفور. ونرحب بالجهود التي بذلها الموقعون على اتفاق جوبا للسلام لدعم القوة المشتركة لحفظ الأمن، ولتفعيل اللجنة الدائمة لوقف إطلاق النار في دارفور، بدعم من البعثة المتكاملة. ومع ذلك، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام بالكامل ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع إذا أريد لدارفور أن تحقق السلام المستدام.

ثالثاً، أود أن أشدد على أن البعثة المتكاملة تحظى بدعم المملكة المتحدة الكامل في جهودها الرامية إلى تنفيذ جميع المهام الموكلة إليها. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس بشأن تجديد الولاية في الأسابيع المقبلة. وينبغي أن تعكس الولاية الحقائق في السودان. وأن تمكن البعثة المتكاملة من تقديم الدعم الذي يحتاجه السودان. ولا يمكن للبعثة أن تقدم هذا الدعم إلا بالشراكة مع السودان. ولذلك، ندعو السلطات السودانية، من خلال العودة إلى مرحلة انتقالية يقودها المدنيون، إلى كفالة وجود الهياكل والمحاورين المناسبين من أجل إقامة شراكة مثمرة ومستدامة.

وفي الختام، يلتزم المجلس بدعم الشعب السوداني في مسيرته نحو الديمقراطية وإنهاء الصراع بعد عقود من سوء الحكم والعنف.

أصحاب المصلحة السودانيين أن البيئة الجيوسياسية أصبحت أكثر تحدياً وأن أنظار المجتمع الدولي قد انحرفت عن السودان. ولذلك، فإنهم يتوقعون من الآلية الثلاثية أن تيسر العملية الصعبة المتمثلة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طريق للخروج من الأزمة. وهناك الكثير على المحك ويتوقف الكثير من الآمال والتطلعات على ذلك. وأحث السودانيين على اغتنام هذه الفرصة. وما زلت ممتناً لدعم المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء المجلس، لجهودنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد بيرتس على إحاطته.

أود أن أوجه انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من أحدث مذكرة لرئيس مجلس الأمن (S/2017/507) بشأن أساليب عمله، والتي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في خمس دقائق أو أقل، تمشياً مع التزام مجلس الأمن باستخدام الجلسات المفتوحة على نحو أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن

أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس على إحاطته الإعلامية وعلى العمل المتواصل الذي يقوم به هو وفريقه في أصعب الظروف. وأود أيضاً أن أرحب بزميلنا السوداني الجديد وبمشاركة الوفد السوداني في جلسة اليوم.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط رئيسية رداً على ما سمعناه اليوم من فورنا. أولاً، تأسف المملكة المتحدة لعدم إحراز تقدم في حل الأزمة السياسية الناجمة عن انقلاب ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وتأسف لمقتل ما يقرب من ١٠٠ من المتظاهرين منذ تشرين الأول/أكتوبر، ونحث على وضع حد فوري للعنف. ونؤيد تأييداً تاماً الجهود المشتركة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (البعثة المتكاملة) والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتيسير عملية يقودها السودان لحل الأزمة السياسية. ولكي ينجح ذلك، يتعين على الجيش السوداني إحراز تقدم بشأن تدابير

للاستمرار. ونرحب بالإفراج عن بعض المحتجزين السياسيين كتدبير بالغ الأهمية لبناء الثقة في هذا الصدد. ونشدد على ضرورة أن يكون الحوار شاملاً وأن يولي اهتماماً خاصاً لمشاركة النساء والشباب، الذين كانوا ركائز ثورة ٢٠١٩، وكذلك الفئات والمجتمعات المهمشة الأخرى.

وعلى الجبهة الأمنية، لا تزال المجموعة تشعر بقلق عميق إزاء تكرار اندلاع العنف الطائفي في دارفور وأجزاء أخرى من البلد. وبينما نرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة السودان للاستجابة للحالة، يلزم بذل المزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات على نحو مستدام. وفي هذا الصدد، نحث الحكومة وجميع الأطراف المعنية على التعجيل بتنفيذ جميع الأنشطة والبرامج في إطار الخطة الوطنية لحماية المدنيين واتفاق جوبا للسلام. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم الدبلوماسي والتقني والمالي واللوجستي الذي تلمس الحاجة إليه في ذلك الصدد. ونرحب بالتقدم المحرز في اللجنة الدائمة لوقف إطلاق النار والقوة المشتركة لحفظ الأمن، بما في ذلك تجميع وتدريب ٢٠٠٠ من أعضاء الحركات المسلحة في دارفور.

ويساور المجموعة قلق عميق إزاء التدهور السريع للأحوال الاقتصادية وتفاقم الحالة الإنسانية في البلد. والواقع أن عدم إحراز تقدم على المسار السياسي يهدد بالقضاء على المكاسب الأولية التي تحققت من خلال الإصلاحات الاقتصادية والهيكليّة. وقد تفاقمّت الحالة الإنسانية المتردية أصلاً في السودان بسبب الأزمة الاقتصادية، والآثار السلبية لتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع عدد حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا - لم يحصل على التفقيح الكامل سوى ٧ في المائة من السكان البالغ عددهم ٤٦ مليون نسمة - والعنف الطائفي، والتشريد المطول للسكان، وأزمة اللاجئين. وتتضمن المجموعة إلى نداء الأمين العام من أجل إيجاد طرائق استثنائية لدعم المجتمعات الضعيفة وحماية رأس المال البشري والاجتماعي من خلال مواصلة تقديم المساعدة الدولية للسودان.

ونشيد بجهود المانحين الإنسانيين الدوليين الذين يواصلون تقديم المساعدة الحيوية. ونحث السلطات السودانية على تيسير وصول

وستواصل المملكة المتحدة الوفاء بالتزاماتها وتحت على تقديم الدعم الكامل للعملية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية باعتبارها الطريقة المثلى لتحقيق ذلك.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - غابون وغانا وبلدي، كينيا.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فولكر بيرتس، على إحاطته وأرحب بمشاركة ممثل السودان في جلسة اليوم.

وإذ نجتمع اليوم، لا يزال السودان يواجه تحديات اقتصادية وأمنية وسياسية خطيرة أوجدت حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بالمستقبل. وما زال صبر الشعب السوداني وصموده موضع اختبار. وتتضاءل الآمال والتطلعات التي رافقت اعتماد الإعلان الدستوري لعام ٢٠١٩ وتوقيع اتفاق جوبا للسلام. ومع ذلك، فإن شعب السودان يتمتع بتاريخ طويل من التسامح مع الآخر والالتزام بالبحث عن حلول نابعة من الداخل في الأوقات الصعبة. ولذلك، تظل مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن على ثقة من أنه سيجد حلاً سريعاً للمأزق السياسي الحالي بطريقة تضمن أمنه القومي وأمن المنطقة. وينصب تركيز بياننا على أربع مسائل - الحالة على كل من الجبهات السياسية والأمنية والاقتصادية، وولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، ترحب المجموعة ببداية المرحلة الثانية من الحوار بين الأطراف السودانية بتيسير الآلية الثلاثية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونحيط علماً بأن المرحلة الأولى من المشاورات، التي يسرتها البعثة المتكاملة قد غطت مجالات هامة. وتتأشد المجموعة كل الجهات الفاعلة السودانية، المدنية والعسكرية، الاستفادة من هذا المنبر والتحرك على وجه السرعة ودون قيد أو شرط إلى الحوار وإلى الاتفاق على انتقال ديمقراطي قابل للاستمرار. وتقع على عاتق السلطات السودانية مسؤولية أساسية عن تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء حوار سياسي قابل

أولاً، وفيما يتعلق بالعملية السياسية، ترحب دولة الإمارات بالجهود الثلاثية المتضافرة، وتواصلها مع القوى السياسية وأصحاب المصلحة في السودان، إذ يجسد هذا النهج الدور الهام للجهات الإقليمية في مساعدة السودان على التوصل إلى توافق في الآراء وتفاهم مشترك بشأن المسارات الرئيسية للعملية الانتقالية في السودان، والتي تشمل الترتيبات الدستورية الانتقالية، وتشكيل الحكومة، فضلاً عن تحديد جدول زمني للانتخابات.

ونرى أن إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين مؤخراً يعد خطوة في اتجاه بناء الثقة بين الأطراف السودانية وساهم في تمهيد الطريق للحوار غير المباشر الجاري حالياً بين الأطراف، ونشدد هنا على أهمية مشاركة النساء بشكل هادف وكذلك إشراك الشباب في جميع المراحل لإحراز تقدم خلال الفترة الانتقالية على نحو مستدام. كما تؤكد دولة الإمارات على أهمية أن تتم العملية السياسية بقيادة سودانية بما يحقق تطلعات الشعب السوداني.

ثانياً، وفي سياق الأوضاع الاقتصادية المقلقة، نرى أن المساعدات الإنمائية وحزمات تخفيف الديون التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية والمانحون الدوليون الآخرون إلى السودان تعد ضرورية لمنع اقتصاده من الانهيار.

أولاً، فيما يتعلق بالعملية السياسية، ترحب دولة الإمارات العربية المتحدة بالجهود الثلاثية المتضافرة للتواصل مع الأحزاب السياسية السودانية وأصحاب المصلحة. ويبين هذا النهج إمكانية المشاركة النشطة للجهات الفاعلة الإقليمية في مساعدة أصحاب المصلحة السودانيين على التوصل إلى تفاهم مشترك وبناء توافق في الآراء بشأن المسارات الرئيسية للعملية الانتقالية في السودان، التي تشمل الترتيبات الدستورية الانتقالية، واختيار رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، والبرامج الحكومية، والجدول الزمني للانتخابات.

كما نعتبر الإفراج مؤخراً عن العديد من المعتقلين السياسيين خطوة نحو بناء الثقة بين الأطراف السودانية والمساعدة في تمهيد الطريق للمحادثات غير المباشرة بينها. ونشدد على أهمية ضمان

المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المحتاجين، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع. وخلال هذه الفترة التي تشهد أزمة غذائية عالمية، وبينما ننتظر ونأمل أن يؤدي المسار السياسي ثماره، تحت المجموعة مجتمع المانحين الدوليين والمؤسسات المالية الدولية على إعادة النظر في التعليق المؤقت للمساعدات المقدمة للسودان ومواصلة برامج ومشاريع الدعم التي تقدمها للحفاظ على حياة السكان المدنيين وسبل عيشهم.

أخيراً وليس آخراً، وبالنظر إلى الظروف الراهنة، ترى المجموعة أن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لا تزال صالحة وذات أهمية. ولذلك، نؤيد تجديد الولاية، بما في ذلك أهدافها الرئيسية الأربعة. والأمر الحاسم الأهمية هو أن يبني المجلس قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها بفعالية وكفاءة. وندعو البعثة إلى مواصلة العمل عن كثب مع السلطات السودانية لتيسير التنفيذ السريع للخطط والبرامج المحددة. ونكرر التأكيد أيضاً على أن جميع البرامج والمبادرات ينبغي أن تحدد على أساس الاحتياجات والأولويات التي حددها السودان.

وفي الختام، تؤكد المجموعة من جديد تضامنها مع شعب السودان وتعرب عن التزامها بمواصلة دعم مساعي تحقيق السلام والأمن المستدامين وتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بدايةً، أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد فولكر بيرتس على إحاطته بشأن آخر المستجدات في السودان وعلى مساعي الحثيثة، وننتهز الفرصة لنؤكد على أهمية الجهود المشتركة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تيسير المحادثات السودانية - السودانية غير المباشرة التي انطلقت هذا الشهر. وأرحب بممثل السودان، السفير الحارث محمد في أول جلسة له في المجلس.

وبينما ننظر في تجديد ولاية البعثة في أوائل شهر في أوائل حزيران/يونيه وننتطلع بأن تتم المشاورات بشأنها بشكل بناء، أود أن أشير إلى ثلاثة جوانب رئيسية:

النار في دارفور، والتي تضطلع بدور هام في التحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار.

وفي الختام، تواصل دولة الإمارات التأكيد على الحاجة إلى دعم السودان في سعيه إلى تحقيق سلام وأمن مستدامين، بما في ذلك من خلال معالجة الظروف الاقتصادية التي تؤثر بشكل خاص على المستضعفين. ونكرر دعوتنا للمجتمع الدولي، بما في ذلك هذا المجلس، إلى دعم تطلعات الشعب السوداني، بما يحترم سيادة السودان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الممثل الخاص ببيرتس على إحاطته. ونرحب بالممثل الدائم الجديد للسودان وهو يتولى منصبه الجديد، كما نرحب بمشاركته في جلسة اليوم.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير واصلت جميع الأطراف في السودان، إلى جانب الآلية الثلاثية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الحوار بشأن الانتقال السياسي. وأبدت الأطراف في السودان استعدادها لمواصلة الانتقال السياسي وإنجاز جميع المهام الماثلة أمامها خلال الفترة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، هناك خلافات واضحة بشأن مسائل محددة. وينبغي للأطراف وضع الاعتبار للمشهد برمته نصب أعينها وهي تواصل الحوار والمشاورات لمعالجة خلافاتهما وتعزيز توافق الآراء فيما بينها. وبقينا أن معالجة تلك الاختلافات عملية كاملة وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحلى بالصبر وأن يواصل التمسك بمبدأ عملية يملكها ويقودها السودانيون، مع وضع الاعتبار التام للواقع السوداني وتقديم المساعدة البناءة للأطراف في البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتجنب ممارسة الكثير من الضغوط أو الانحياز لأحد الأطراف أو المساهمة في تفاقم الخلافات القائمة.

لقد أصبحت الحالة الأمنية في منطقة دارفور أكثر سوءا مع نشوب نزاعات متعددة بين القبائل وسقوط العديد من الضحايا واستمرار تشريد المدنيين. استجابة لذلك اتخذ المجلس السيادي السوداني تدابير سريعة مما أدى إلى استقرار الوضع المحلي وتقديم المساعدة الإنسانية.

المشاركة المجدية للنساء والشباب طوال العملية بغية تمكين الفترة الانتقالية من إحراز تقدم مستدام. وتؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا على أن العملية يجب أن تظل مملوكة وبقيادة سودانية حتى تتمكن من تحقيق تطلعات الشعب السوداني حقا.

ثانيا، في ضوء الحالة الاقتصادية المثيرة للقلق، نعتقد أن مجموعات تخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية من المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المانحين الدوليين لا تزال حاسمة الأهمية لمنع اقتصاد السودان من الانهيار. وبينما ينظر المجتمع الدولي في أفضل السبل لمساعدة السودان من خلال العملية السياسية، يجب أن نكفل مراعاة الطابع الملح للحالة الاقتصادية الراهنة، لا سيما بالنظر إلى أثرها الشديد على حياة الشعب السوداني وسبل عيشه.

ويتعين على المجتمع الدولي أثناء بحثه عن أفضل السبل لمساعدة السودان خلال العملية السياسية، أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الملحة وتأثيرها المتفاقم على كافة نواحي الحياة للشعب السوداني. فوفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، سيعاني

تسعة وثلاثون في المئة من السكان من انعدام الأمن الغذائي بحلول أيلول/سبتمبر المقبل، بينما وصلت نسبة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية الحالية إلى عشرة في المئة فقط. كما أن مواصلة تعليق المساعدات الدولية يؤثر سلباً على الحالة الاقتصادية المتدهورة في السودان، والتي تفاقم أيضاً إثر التوترات الجيوسياسية الحالية وتغير المناخ واضطراب الموسم الزراعي.

ثالثاً، ندرك الخطوات الهامة التي اتخذها السودان لمواجهة التحديات الأمنية الراهنة، بما في ذلك عبر بذله جهود لتهدئة التوترات في منطقة دارفور، على إثر الاشتباكات الأخيرة التي أدت إلى وقوع العديد من الضحايا.

ونقدر في هذا الشأن الجهود التي تبذلها الحكومة لإحراز المزيد من التقدم بشأن الترتيبات الأمنية الانتقالية لدارفور بموجب اتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك التشغيل التدريجي ل لجنة الدائمة لوقف إطلاق

الخاص بالاتصال والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية كخطوة تالية لتمكين الآلية الثلاثية من تحقيق كامل إمكاناتها. ومع استمرار تدهور الاقتصاد في السودان تأمل الصين أن تنفذ البعثة بالكامل ولايتها في تعبئة المساعدة الدولية للسودان. لقد قدمت البعثة الدائمة للسودان، من خلال رسالة موجهة إلى المجلس مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل مصفوفة من المجالات والبنود المحددة التي يمكن أن تقدم المساعدة فيها إلى البلد. وينبغي للبعثة، استنادا إلى تكليفها من قبل المجلس، أن تعدل أولويات عملها مع التركيز على حقائق الواقع في الميدان بغية الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات السودان.

السيدة دولاتري (ألبانيا) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أشكر أيضا الممثل الخاص ببيترس على إحاطته وأن أرحب بالممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

منذ أن ناقشنا آخر مرة موضوع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في المجلس (انظر S/PV.9006) يبدو أن الحالة في الميدان قد استمرت في التدهور كما يشير تقرير الأمين العام أيضا (S/2022/400) وأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان تنتشر على نطاق واسع دون مساءلة مرتكبيها. ويشير التقرير الأخير الذي قدمته المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان بوضوح شديد إلى التراجع الشديد في مجال حقوق الإنسان في أعقاب الانقلاب العسكري. ويساور ألبانيا قلق عميق إزاء قيام السلطات العسكرية بعكس تدابير المساءلة التي وضعتها الحكومة المدنية السابقة وتقكيها. غير أن تطورات إيجابية قد حدثت.

أولا، نرحب بأن الآلية الثلاثية المؤلفة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قد بدأت عملها. ونشيد بالجهود التي تبذلها المنظمات الثلاث وممثلوها ومبعوثوها الخاصون للعمل معا لتوحيد إطار الحوار الشامل بين السودانيين. وهناك حاجة إلى حوار حقيقي بين جميع أصحاب المصلحة لإنهاء المأزق السياسي الحالي.

وبفضل جهود الحكومة السودانية لا يزال اتفاق جوبا للسلام ينفذ بطريقة فعالة. وتعمل اللجنة الدائمة لوقف إطلاق النار بشكل طبيعي كما أحرز عمل القوة المشتركة لحفظ الأمن تقدما، الأمر الذي يهيئ ظروفًا إيجابية لتحسين الحالة الأمنية في منطقة دارفور.

بيد أن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن عرقلت بشدة بناء القدرات الأمنية للحكومة السودانية. وتأمل الصين أن ينفذ قرار المجلس ٢٦٢٠ (٢٠٢٢) بشكل جدي وأن توضع معايير واضحة بشأن تغيير نظام الجزاءات قبل ٣١ آب/أغسطس.

ولا تزال الحالة الاقتصادية في السودان تزداد سوءا حيث يشهد البلد تضخما خطيرا واضطرابات في إمدادات المياه والكهرباء ونقصا في الإمدادات الأساسية الأخرى. ويعتبر تدهور الاقتصاد وتأثيره على سبل عيش الناس من بين الأسباب الجذرية للتحديات العديدة التي تواجه السودان. ويفتقر تنفيذ اتفاق جوبا للسلام إلى الدعم المالي وتنشأن النزاعات القبلية في منطقة دارفور بسبب التنافس على الموارد بينما يعزى عدم استقرار الوضع السياسي إلى حد كبير إلى نقص سبل العيش.

وبينما تمس حاجة الشعب السوداني إلى المساعدة علقت بعض البلدان والمنظمات الوطنية مساعداتها الدولية، الأمر الذي لن يساعد السودان على إيجاد مخرج من الأزمة الراهنة. ويواجه البلد أيضا تهديدا خطيرا بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) حيث لم يتلق التطعيم سوى ٧ في المائة فقط من السكان. وما برحت الصين تواصل دائما تضامنها مع السودان. وكنا أول بلد أرسل فريقا من الخبراء الطبيين المختصين بعلاج كوفيد-١٩ إلى السودان، فضلا عن مساعدته في مجال اللقاحات عبر القنوات الثنائية. وأرسلنا بالفعل ما مجموعه ٢٣ دفعة من لقاحات كوفيد-١٩ والإمدادات الطبية وسنواصل تقديم المساعدة في هذا الصدد بأفضل ما في وسعنا.

لقد ركزت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والممثل الخاص ببيترس على الانتقال السياسي وقاما بعمل مكثف في ذلك الصدد. ونأمل أن يعزز الممثل

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام للسودان، فولكر بيرتس، على إحاطته الشاملة وعلى عمله الملتزم على أرض الواقع. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الجديد للسودان في هذه الجلسة.

وسيثير وفدي ثلاث نقاط اليوم.

أولا، ينبغي أن نشدد على قلقنا إزاء حماية المدنيين. ونعرب عن خالص تعاطفنا وتعازينا لأسر الضحايا في كيرينيك، غرب دارفور. ونأسف للهجمات على مرافق الرعاية الصحية والتشريد الجماعي الذي تسببت فيه موجات العنف تلك. ونؤيد التحقيق الذي أعلن عنه مجلس السيادة وندعو إلى اتخاذ تدابير إضافية لتوفير الحماية للمدنيين في منطقة دارفور.

ثانيا، أود أن أشيد بأنشطة الآلية الثلاثية - الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ونحن مقتنعون بأن الحلول للمأزق السياسي في السودان ينبغي أن تشمل الدعم على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي. وبمساعدة الآلية الثلاثية، ينبغي للمشاورات الواسعة والشاملة الحالية أن تعيد إحياء آمال ملايين السودانيين الذين خرجوا سلميا إلى الشوارع في عام ٢٠١٩.

ثالثا، أود أن أكرر التأكيد على التحديات التي تواجه الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في السودان. ونشيد بفريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن على جهوده لتسليط الضوء على تلك التحديات. إن شرعية كل من المشاورات الجارية وانتقال السودان إلى الديمقراطية متجذرة بقوة في قيادة المرأة ومشاركتها السياسية.

السيدة إيفستينغيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): إننا ممتنون للممثل الخاص للأمين العام، السيد فولكر بيرتس، على المعلومات التي قدمها عن تطور الحالة في السودان. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم الجديد للسودان لدى الأمم المتحدة، السيد الحارث إدريس الحارث محمد، في جلسة اليوم. قرأنا بعناية أحدث تقرير فصلي عن

ثانيا، يُعتبر إنشاء فريق دعم نسائي بتيسير من البعثة خطوة هامة نحو إشراك أصوات النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم في الطاولة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البنود قيد المناقشة.

ثالثا، بينما نرحب بالإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين، فإننا نحث القوات العسكرية والأمنية على إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ووقف الاعتقالات التعسفية ورفع حالة الطوارئ فضلا عن تجنب أي أعمال قد تقوض الحوار.

ويساورنا قلق بالغ إزاء اشتداد العنف في دارفور في الأشهر الأخيرة وأنه ما زال في ازدياد، مما يؤدي إلى موجات جديدة من التشرد والعنف القبلي والمعاونة الإنسانية. ولكي يتمكن السودان من إنهاء العنف، والمضي قدما، وإيجاد حلول سياسية دائمة، فإن المساءلة أمر أساسي. والتحقيقات المستقلة في جميع أعمال العنف التي ترتكبها جميع الجهات الفاعلة ضرورية - سواء في دارفور أو في الخرطوم أو في أي مكان آخر.

أخيرا، وكما نرى من التقرير، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والممثل الخاص للأمين العام يضطلعان بولايتهما التي أناطها بهما المجلس.

وتؤيد ألبانيا عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، ونتطلع إلى تجديد ولايتها.

وأود أن أشدد في الختام على أن الحالة الاقتصادية المتردية في السودان لا تعزى إلى الافتقار للدعم الدولي، بل الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب السلطات السودانية. ونحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي يقف على أهبة الاستعداد لإعادة الانخراط في السودان إذا توفرت الإرادة السياسية الحقيقية لحل هذه الأزمة. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة السودانيين أن يواصلوا المشاركة البناءة في العملية السياسية لاستعادة عملية انتقال مشروعة دستوريا واستئناف الطريق إلى القيادة المدنية والديمقراطية في السودان.

ونشير أيضا إلى أنه من غير المقبول استخدام المساعدة على التنمية الاقتصادية وتنفيذ أحكام اتفاق السلام للابتزاز. هذا أمر غير عادل وغير إنساني تجاه الشعب السوداني، بغض النظر عن أي جزء من البلد يتواجد فيه.

إن الاشتباكات القبلية الأخيرة في دارفور تبعث على القلق. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن حكومة السودان تتخذ تدابير للرد على الحالة وفقا لقدراتها ومواردها. وفي الأشهر الأخيرة، تم تعيين نواب ولاية في ولايتي غرب كردفان وجنوب كردفان. كما أحرز قدر من التقدم في تشكيل قوة أمنية مشتركة في المنطقة وعمل اللجنة الدائمة لوقف إطلاق النار.

ونحن مقتنعون بأنه من المهم، في ظل الظروف الراهنة، الحفاظ على موقف متوازن إزاء الأحداث التي وقعت في البلد؛ ويصدق ذلك بصفة خاصة على الأمم المتحدة. ونلاحظ مع الأسف أن التقارير التي تقدمها الأمانة العامة لا تزال ميسسة. ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار السمات الخاصة للثقافة السياسية السودانية والتغيرات السياسية التي لا رجعة فيها التي حدثت في البلد.

في المستقبل القريب جدا، سيتعين على مجلس الأمن أن يعمل على إعداد مشروع قرار لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ونحن نعارض بشكل قاطع استخدام تلك الوثيقة لممارسة الضغط السياسي على السلطات السودانية وفرض مخططات مشكوك فيها وأنماط ديمقراطية وضعت في بلدان تقع في قارات أخرى. إن السودان بلد له ماض وحاضر سياسي ومتعدد الأعراق وثقافي وديني غني جدا، ويمكن لمواطنيه، والأهم من ذلك، وعليهم أن يجدوا حولا لمشاكلهم الخاصة. ويجب أن تستند المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى احترام آراء البلد المضيف، بروح من التعاون والنية الحقيقية لمساعدة شعب السودان.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس على إحاطته المفصلة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة

البلد (S/2022/400) وعن العمل الذي تقوم به هناك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

لا تزال الحالة في السودان صعبة. البلد في خضم أزمة سياسية. لا يزال الشارع السوداني محمومًا. وقد تفاقمَت الحالة بسبب تعليق جزء كبير من المساعدة المقدمة من المانحين، مما أدى إلى تحديات إنسانية واجتماعية واقتصادية.

ونؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها حكومة السودان في ظل تلك الخلفية لتحقيق استقرار الحالة وإقامة حوار وطني بناء. ومن الأهمية بمكان أن تعيد السلطات تأكيد التزامها باتفاق جوبا للسلام وأن تعلن عزمها على إجراء انتخابات عامة في تموز/يوليه ٢٠٢٣. ونلاحظ أن ذلك العمل يؤدي ثماره بالفعل، بالنظر إلى انخفاض عدد المظاهرات في العاصمة. وفي الوقت نفسه، يساورنا قلق بالغ إزاء حقيقة أن المتطرفين يحتفظون بنفوذهم في البلد ويرفضون فكرة أي نوع من الحوار مع الحكومة، حتى من خلال الوساطة. ونتوقع أن تسهم آلية التنسيق الثلاثية، التي أنشئت في آذار/مارس، وتتألف من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في حل تلك المشكلة بالمساعدة في الحوار بين السودانيين.

وما زلنا مقتنعين بأن شعب السودان يستطيع بمفرده أن يحل قضاياها من خلال الحوار الوطني. ونأمل أن تكون تلك العملية شاملة للجميع في طبيعتها وأن تشارك فيها جميع القوى السياسية في البلد التي تحظى بدعم حقيقي من شعب السودان.

وندعو البعثة السياسية الخاصة والسيد بيرتس شخصيا إلى التقيد الصارم بولايتهما والتركيز بالتساوي على جميع عناصرها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمساعدة في تعبئة المساعدة المالية الدولية والمساعدة المقدمة من المانحين من أجل دعم المؤسسات الانتقالية والاقتصاد والمجال الاجتماعي، وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، ومعالجة مسألة المشردين داخليا واللاجئين. لا يمكن ترك هذه المهام لوقت لاحق. إنها بالضبط الأهداف التي حددت عند إنشاء البعثة.

على تدفقات المساعدة الإنمائية الخارجية. ونعتقد أن المجتمع الدولي بحاجة إلى تجنب ربط المساعدة الإنسانية والإنمائية بالتقدم المحرز في العملية السياسية. وكما يتضح من تقرير الأمين العام، فإن هذه التدابير تؤدي إلى تفاقم المعاناة الإنسانية. وهناك أيضاً حاجة ملحة إلى زيادة المساعدة كذلك وضمان حصول الوكالات الإنسانية على التمويل الذي تحتاج إليه لتنفيذ خططها تنفيذاً كاملاً من دون تسييس الاحتياجات الأساسية للناس.

وسيكون دعم البعثة للسودان بالغ الأهمية خلال الأشهر المقبلة، لا سيما في المساعدة على الانتقال السياسي، وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، ودعم جهود بناء السلام. وبعد تجديد ولاية البعثة بحلول ٣ حزيران/يونيه، نتوقع أن تركز على تنفيذ الأنشطة الأساسية للأهداف الاستراتيجية الأربعة في شراكة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

إن للهند علاقات طويلة الأمد مع السودان وشعبه. وقدمت الهند، على مر السنين، مساعدة إلى السودان من خلال عدة مشاريع في إطار خطوط ائتمان ميسرة وبناء القدرات والمساعدة الإنسانية. وتود الهند أن ترى السودان يبرز كبلد مزدهر يسوده السلام والاستقرار، وتحقيقاً لذلك الهدف ستواصل دعم السودان وشعبه في هذه الأوقات العصيبة.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس على إحاطته الشاملة وعلى جهوده وجهود فريقه الدؤوبة في بيئة تزداد صعوبة. وأود أيضاً أن أرحب بزميلنا الجديد ممثل السودان في جلسة اليوم.

إن السودان في حالة يرثى لها. وقد تكون الأزمة الوطنية الحالية أسوأ ما واجهه البلد منذ الاستقلال في عام ١٩٥٦. وبينما يستمر الجمود السياسي، تسبب العنف في معاناة إنسانية هائلة في دارفور، مع تصاعد التوترات في أجزاء أخرى من البلد أيضاً. وتم توثيق مقتل وإصابة مدنيين، وحوادث عنف جنسي وجنساني، وارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال، وأدت الأزمة الاقتصادية وقلة المحاصيل إلى

الانتقالية في السودان فيما يتعلق بتنفيذ القرارين ٢٥٢٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٧٩ (٢٠٢١). وأرحب أيضاً بحضور الممثل الدائم للسودان في جلسة اليوم.

لم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أي تحرك إلى الأمام بشأن المسائل المتصلة بالنظام الدستوري وعملية الانتقال الديمقراطي. وفي ذلك السياق، فإن تشكيل آلية للتعاون الثلاثي تضم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدعم عملية يقودها السودان مبادرة جديرة بالترحيب. وقد حققت الآلية قدراً من الزخم في المحادثات بين السودانين في الأسابيع الأخيرة. ونشجع الآلية على مواصلة جهودها ومساعدة أصحاب المصلحة السودانين على إيجاد سبيل للمضي قدماً. وفي هذا الصدد، ننوّه بالخطوات التي اتخذها مجلس السيادة، ولا سيما إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

وما زلنا نشدد على أهمية تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. وفي هذا الصدد، نشير إلى التطورات الإيجابية، مثل إحراز مزيد من التقدم في إنشاء هياكل الحكم وتفعيل الترتيبات الأمنية في دارفور، بما في ذلك اللجنة الدائمة لوقف إطلاق النار وبدء عمل القوة الاحتياطية. وينبغي الحفاظ على هذا الزخم في الأيام المقبلة. ونشجع على إعادة تشكيل لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتيسير إدماج الحركات المسلحة الموقعة في ترتيب أمني.

إن العنف القبلي الأخير في غرب دارفور مدعاة للقلق وهو يجسد الواقع المعقد في الميدان. ومن المهم اتخاذ تدابير لتهدئة التوترات وتعزيز المشاركة النشطة بين المجتمعات المحلية من أجل بناء الثقة والاطمئنان. لا مجال للخطاب السلبي أو البحث عن الأخطاء. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها السلطات السودانية لفتح قنوات الحوار بين الأطراف المتنازعة في أماكن مثل جنوب دارفور.

وعلى الجبهة الاقتصادية، نشير مع القلق إلى النقاط التي طرحها الأمين العام في تقريره (S/2022/400). يبين التقرير أن التعليق المؤقت لجزء كبير من المساعدة التي تقدمها الجهات الدولية المانحة، إلى جانب توقف المؤسسات المالية الدولية عن المشاركة، قد أثر بشدة

كما تتحمل السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وعن منع نشوب النزاعات. ويجب على الأطراف الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، فضلاً عن الأطراف غير الموقعة، أن تتخذ إجراءات عاجلة وملموسة لخفض التصعيد والحد من مخاطر نشوب المزيد من النزاعات، وأن تتخذ خطوات فعالة للامتناع عن إلحاق المزيد من الأذى بالمدنيين.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد مرة أخرى على أن التسوية السياسية الشاملة للجميع هي أضمن طريق للانتعاش الاقتصادي والتنمية، وتحسين الحالة الإنسانية، وتعزيز حماية المدنيين. ومن شأن الوضع المستقر أن يُمكّن النرويج وغيرها من الشركاء، إلى جانب السلطات السودانية، من القيام بأكثر مما تسمح به الظروف الحالية المحفوفة بالمخاطر. ولا تزال البعثة تؤدي دوراً رئيسياً في دعم السودان في بلوغ ذلك الهدف. وأود أن أكون صريحة: لا يمكن الاستغناء عن البعثة في الحالة الراهنة. لذا تؤيد النرويج تأييداً تاماً تجديد ولاية البعثة.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص فولكر بيرتس على إحاطته الشاملة. وأود أيضاً أن أرحب بحضور الممثل الدائم للسودان في القاعة اليوم.

أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط:

تكرر فرنسا تأكيد دعمها الكامل للتيسير المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. إنه سبيل قابل للتطبيق للخروج من المأزق السياسي الحالي. ونشجع جميع السودانيين، مدنيين وعسكريين على حد سواء، على المشاركة في الحوار بروح من التوافق والمسؤولية.

وندعو السلطات العسكرية إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية لإنهاء الأزمة. ونحيط علماً بالالتزامات - التي يجب الوفاء بها في أقرب وقت ممكن - بالعودة إلى انتقال مدني وديمقراطي، مع احتمال إجراء انتخابات في نهاية العملية. وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأن هذا التزام قطعه السلطات على نفسها ويجسد تطلعات الشعب السوداني.

زيادة الأسعار وتقييد الإمدادات، مما كان له أثر يندرج بالخطر على الأمن الغذائي.

وفي ظل هذه الخلفية المثيرة للقلق، تؤيد النرويج تأييداً تاماً الجهود المشتركة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الرامية إلى حل الأزمة السياسية. ودورهم كميسرين دور حاسم. بيد أنه ينبغي أن يكون البحث عن اتفاق مستدام بقيادة سودانية وملكية سودانية.

ويجب أيضاً إشراك الفئات المهمشة تاريخياً في العملية. وهذا يشمل النساء والشباب - وأود أن أشدد على أهمية إعطاء الأولوية لمشاركتهم الكاملة والمتساوية والمجدية. ونقدّر بصفة خاصة مشاركة جماعات حقوق المرأة، كما ذكر الممثل الخاص للأمين العام. وأي اتفاق أو حكومة ناجمة عن عملية غير شاملة للجميع ستقتصر إلى المصادقية لدى الشعب السوداني والمجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، لن يكون هناك تقدم حقيقي ما لم تهيئ السلطات بيئة تمكينية.

ويجب أن يتوقف العنف رداً على المظاهرات السلمية، وأن يُطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين المتبقين من دون تأخير. كما أن إنهاء حالة الطوارئ سيرسل إشارة سياسية إيجابية.

ويساور النرويج قلق بالغ إزاء التطورات السلبية في دارفور. وللعنف على الصعيد دون الوطني أبعاد عرقية، تذكرنا بالحالة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وينبغي أن يكون هذا بمثابة تحذير. إن اتفاق جوبا للسلام مهم، ولكن فقط إذا تم تنفيذه بالكامل. ولا يزال التنفيذ السريع والفعال للترتيبات الأمنية الانتقالية أمراً حاسماً. ومن المهم أيضاً معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المتجددة. ولكن هذا يتطلب إرادة سياسية - وموارد. إن تعبئة الموارد، بما في ذلك من أجل القوة المشتركة لحفظ الأمن وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، هي أولاً وقبل كل شيء مسؤولية السلطات، مع تكليف البعثة بتقديم الدعم، بما في ذلك من خلال لجنة وقف إطلاق النار الدائم.

إن استعادة النظام الدستوري أمر حيوي لمعالجة الحالة الاقتصادية والإنسانية المتدهورة في السودان، فضلاً عن تصاعد العنف في دارفور. ونشيد بالجهود المشتركة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، بقيادة السيد بيرثيس، والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتيسير عملية سياسية يقودها ويملكها السودان بشكل حقيقي. ويتعين تنفيذ تلك العملية بشكل عاجل، لأن إطالة أمد الوضع الراهن سيكون له أثر سلبي على كل جانب من جوانب الحياة في السودان. وندعو جميع أصحاب المصلحة السياسيين إلى بذل كل ما في وسعهم لضمان العودة إلى النظام الدستوري في أقرب وقت ممكن. كما ندعو إلى رفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح أولئك الذين اعتُقلوا تعسفياً، بينما نشيد بالطبع بالإفراج عن السجناء الذي تم مؤخراً.

ويجب أن تشمل العملية النساء أيضاً، لأن الثورة كانت إلى حد كبير، كما قال الكثيرون منا في المجلس، نتيجة لعملهن. وعلى الرغم من تدهور الحالة، تواصل المرأة السودانية العمل من أجل المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والمدنية لبلدها. إننا ندعو إلى إشراك عدد كبير من النساء المتنوعات في جميع الوفود المشاركة في العملية. ونرحب في هذا الصدد بمبادرة تشكيل مجموعة من النساء السودانيات للمشاركة على قدم المساواة في الحوار الذي تيسره الآلية الثلاثية، بهدف رئيسي هو النهوض بجداول أعمال يركز على حقوقهن وأولوياتهن.

لقد تدهورت الحالة في دارفور تدهوراً كبيراً. إن انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قد أوجد فراغاً أمنياً. ومما يؤسف له أن القتال القبلي قد ازداد، مما أدى إلى تشريد النساء والأطفال وزيادة تعريضهم لخطر العنف الجنسي والجنساني. وهناك آليات للتصدي لبعض التحديات الأكثر إلحاحاً سواء من حيث حماية المدنيين أو الحد من التوترات، ومن الأمثلة على ذلك اللجنة الدائمة لوقف إطلاق النار. إننا نحث السلطات على مواصلة العمل من أجل التنفيذ الكامل للخطة الوطنية لحماية المدنيين.

ولكن لكي تكون المكاسب الأمنية مستدامة يجب أن يرافقها تنفيذ الجوانب الأخرى من اتفاق جوبا للسلام. فمن الأهمية بمكان معالجة

ونحن ننتظر تنفيذ جميع التدابير المعلنة. وعلى وجه الخصوص، يجب الإفراج عن جميع السجناء السياسيين المتبقين ورفع حالة الطوارئ. ومن الضروري أيضاً وضع حد للعنف ضد المتظاهرين، بما في ذلك العنف الجنسي. ونأسف أيضاً لعدم مقاضاة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

ولا يزال عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تفاقم الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية في السودان. ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان ألا تؤدي الأزمة السياسية إلى تفاقم الحالة الأمنية، ولا سيما في دارفور. وقد أحرز بعض التقدم في تدريب أعضاء الجماعات المسلحة التي وقّعت على اتفاقات جوبا. ويجب أن يستمر ذلك. وندعو السلطات إلى ضمان حماية المدنيين، ولا سيما عن طريق التعجيل بنشر القوة المشتركة وإعادة إدماج المقاتلين.

ويساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الاقتصادية والإنسانية. وستظل فرنسا والاتحاد الأوروبي ملتزمين تجاه الشعب السوداني.

لذلك أعيد توجيه التعاون الأوروبي نحو المجتمع المدني، مع صرف ١٢ مليون يورو كدعم له في عام ٢٠٢١. وتم أيضاً الحفاظ على المساعدات الإنسانية الأوروبية، بمبلغ ٤٠ مليون يورو للأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٢. كما أود الإشارة إلى أن السودان يستفيد أيضاً من الدعم الإقليمي للقرن الأفريقي الذي أعلنه الاتحاد الأوروبي، والذي بلغ مجموعه أكثر من ٦٣٣ مليون يورو.

وأخيراً، ندعو السلطات السودانية إلى التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان. إن الولاية التي حددها مجلس الأمن بوصفها اتفاق مركز البعثة هي التزام يقع على عاتق السلطات السودانية. وتقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن مسؤولية دعم الأمم المتحدة في تنفيذ المهام الموكلة إليها. وفي هذا الصدد نشكر واضحة النص المملكة المتحدة على كل ما بذلته من جهود فيما يتعلق بتجديد ولاية البعثة.

السيد غوميس روبليدو فردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرثيس على إحاطته وأتّي على عمله. كما أرحب بممثل السودان.

إنني أشجع جميع أصحاب المصلحة السودانيين على القيام بدورهم، وإظهار حسن النية، وتهيئة بيئة مواتية لمبادرات السلام والحوار الشامل. وعلى وجه الخصوص، أحث السلطات العسكرية والأمنية على الإنهاء الفوري للعنف ضد المتظاهرين المدنيين. فيجب على السلطات السودانية أن تضمن الحق في التجمع السلمي، وترفع حالة الطوارئ، وتتخذ خطوات ملموسة لمحاسبة قوات الأمن والجماعات المسلحة المرتبطة بها. لقد كان الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين في الشهر الماضي خبرا سارا، ولكنني أدعو مرة أخرى إلى الإفراج عن جميع النشطاء السياسيين المحتجزين المتبقين منذ انقلاب تشرين الأول/أكتوبر. وتشجعني مشاركة المرأة في المبادرات السياسية. مع ذلك، وكما سمعنا، لدى نساء السودان خوف مشروع من العودة إلى قمع وإقصاء وظلم عهد عمر البشير. فيجب حماية حق المرأة السودانية في الاضطلاع بدور حاسم في الاقتصاد والسياسة وبناء السلام في سائر مجتمعاتها.

لقد ساءت الصورة الاقتصادية المتردية بشكل مطرد منذ الانقلاب في تشرين الأول/أكتوبر. وبينما كان لغزو أوكرانيا أثر كبير على أسعار الأغذية والسلع الأساسية في السودان فإننا ندعو السلطات السودانية إلى تجنب الأعمال التي تؤدي إلى تفاقم تلك المشاكل. وكما سمعنا للتو، فإن ٤٠ في المائة من سكان السودان في طريقهم إلى انعدام الأمن الغذائي بحلول أيلول/سبتمبر. وأود أن أشير إلى أن اليوم هو الذكرى السنوية الرابعة ليوم اتخاذ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) هنا في هذه القاعة بشأن النزاع والجوع. وينبغي أن نرقى إلى مستوى مسؤولياتنا في مجلس الأمن فيما يتعلق بذلك القرار. وفيما يتعلق بمحنة السودان، فإن بعثة الأمم المتحدة وشركاء السودان، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، يقفون إلى جانب شعب السودان وسيواصلون تقديم المساعدة الإنسانية. وأود أن أشدد على أنه من المهم، بل وأمر أساسي في الحقيقة، ألا تتم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية، حتى يتسنى للدعم الإنساني أن يصل إلى من هم في أمس الحاجة إليه.

الأسباب الجذرية للعنف القبلي، مثل قضايا حقوق الأرض، وإيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا، وزيادة اعتماد وإنشاء آليات للعدالة الانتقالية. ونكرر التأكيد على أن المساواة وغيرها من آليات المصالحة ستكون ركائز السلام في دارفور.

وأود أن أختتم بياني بحث السلطات السودانية على استكمال التحقيقات التي لا تزال معلقة بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، ولا سيما في سياق المظاهرات الأخيرة ضد الانقلاب، والتي كما قال السيد بيرثيس كانت سلمية إلى حد كبير. ويتعين منع تآكل ثقة الشعب في المؤسسات القضائية الوطنية، ولا بد أن يكون هناك تعاون كامل مع المؤسسات الدولية. وفي هذا الصدد، سنتابع عن كثب محاكمة السيد عبد الرحمن في المحكمة الجنائية الدولية، التي بدأت مؤخرا. ويشجعنا إعلان السلطات أنها ستواصل التعاون مع المحكمة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس على إحاطته الممتازة. وأود أيضا أن أرحب بزميلنا الجديد السفير محمد على طاولتنا هذا الصباح.

من الواضح أن الحالة في السودان تبعث على القلق الشديد. فكما سمعنا هذا الصباح، يواجه البلد أزمة سياسية واقتصادية وغذائية وإنسانية، حيث يتوقع أن يحتاج نصف السكان إلى المساعدة بحلول أيلول/سبتمبر. وفي مساره الحالي، أخشى أيضا أن نرى البلد الآن ينزل مرة أخرى إلى السيطرة الاستبدادية. أكرر دعوة الأمين العام، ودعوة الممثل الخاص اليوم، إلى العودة إلى المسار الانتقالي وإلى حكومة ديمقراطية يقودها المدنيون، وينبغي أن يتم ذلك من خلال حوار سياسي شامل يملكه السودانيون. ونشيد بالجهود المشتركة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتيسير الحوار السياسي بين جميع أصحاب المصلحة السودانيين حتى الآن. لقد عمل السيد بيرثيس وفريقه بلا كلل في ظروف صعبة، وتحظى جهودهم بدعمنا الكامل.

الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل تيسير عملية يتولى السودانيون قيادتها للانتقال إلى ديمقراطية بقيادة مدنية كاملة. ونشجع بقوة الشعب السوداني - المدنيين والعسكريين على حد سواء - على استخدام تلك العملية لإحراز تقدم سريع في وضع الإطار لحكومة انتقالية بقيادة مدنية. ونشعر بالتفاؤل إزاء جهود التوعية وما شهدناه من تقدم حتى الآن.

وبينما تكتسب تلك العملية زخماً، كما قال متكلمون آخرون، يجب أن نتأكد من مشاركة النساء والشباب وأفراد الفئات المهمشة الأخرى وإشراكهم على نحو كامل وفعال ومجد في كل مرحلة من مراحل العملية. فتلك هي السمة المميزة للديمقراطية الحقيقية، وإشراك النساء يزيد من احتمال أن يكون الانتقال سلمياً.

ويحدونا الأمل في أن ينجح الحوار الذي تيسره الأطراف الثلاثة - وأن يحدث ذلك قريباً. وسيمكّن نقل السلطة إلى حكومة بقيادة مدنية من استئناف الدعم المالي الدولي فضلاً عن المساعدات الإنمائية - وهو دعم تمس الحاجة إليه. ولكفالة إحراز تقدم وخدمة شعب السودان بشكل جيد، نحن على استعداد لفرض تبعات على من يعيقون أو يفسدون على نحو آخر انتقال السودان إلى الديمقراطية.

ثانياً، بينما نرحب بالإفراج مؤخراً عن بعض السجناء السياسيين، تكرر الولايات المتحدة دعوتها إلى وضع حد فوري للاعتقالات الجائرة لنشطاء المجتمع المدني والسياسيين والصحفيين والمتقنين والعاملين في المجال الإنساني. ومن شأن رفع حالة الطوارئ وإنهاء استخدام العنف ضد المتظاهرين أن يبعثاً بإشارة قوية إلى الشعب السوداني بأن السلطات جادة في إرساء الحكم الرشيد.

ثالثاً وأخيراً، ستواصل الولايات المتحدة دعم الشعب السوداني فيما يجري إحراز تقدم نحو انتخاب حكومة بقيادة مدنية. ويُظهر استمرار العنف في جميع أنحاء السودان الحاجة الملحة إلى حماية المدنيين. ويحتاج السودان إلى إصلاح قطاع الأمن وإلى وجود آليات دولية قوية للرصد والإبلاغ وعمليات عدالة انتقالية شاملة وجامعة وشفافة، بما في

لقد أدى الانهيار السياسي في الخرطوم أيضاً إلى زيادة العنف في دارفور. ومنذ انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، كثيراً ما اضطر مجلس الأمن إلى مناقشة العنف والقتل الجماعي والتشريد الواسع النطاق في دارفور. وكان هناك أيضاً تزايد مقلق في العنف الجنسي والجسدي في دارفور والذي يجب ببساطة أن ينتهي. إننا نرحب بالدور الذي ما فتئت اللجنة الدائمة لوقف إطلاق النار تؤديه في دارفور، ولكننا بحاجة إلى أن نرى الخطة الوطنية بشأن حماية المدنيين واتفاق جوبا للسلام يُنفذان تنفيذاً كاملاً ودون إبطاء.

وفي الختام، أود أن أكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب السوداني، وأن أؤكد من جديد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة في مواصلة عملها الداعم للسودان في التغلب على تحدياته.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أود أولاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرثيس على إحاطته الشاملة. ونشيد بما يبذله هو وفريقه من جهود ترمي إلى دعم شعب السودان وتطلعاته إلى استعادة الانتقال إلى الديمقراطية بقيادة مدنية. وأود أن أتوقف لحظة أيضاً للترحيب بالممثل الدائم الجديد للسودان لدى مجلس الأمن. وأرحب بحفاوة بالسفير محمد.

وتؤيد الولايات المتحدة تأييداً تاماً تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان حتى تتمكن البعثة من مواصلة الاضطلاع بدورها الحيوي في تعزيز السلام والأمن والاستقرار. وأود اليوم أن أناقش ثلاث مسائل رئيسية بالنسبة للولايات المتحدة في السودان: الانتقال إلى الديمقراطية وإطلاق سراح السجناء السياسيين ودعم الشعب السوداني.

أولاً، تتابع الولايات المتحدة عن كثب، كما أنها تدعم بالكامل، الجهود التعاونية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة

وجهاً فاعلة سياسية في المشاركة البناءة فيها. وقد أكد لي الفريق عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالي، أنه أخطر ممثل الأمين العام ورئيس البعثة بالسعي إلى توحيد المبادرات والتوصل إلى توافق وطني ذي معنى بهدف تكوين حكومة مدنية بقاعدة عريضة. وفي هذه الحالة، سوف يسلم المكون العسكري السلطة إلى تلك الحكومة. أما الخيار الآخر فهو إكمال الفترة الانتقالية والاحتكام إلى الانتخابات الديمقراطية وهي الغاية القصوى التي تهدف إليها الفترة الانتقالية. ونقدر دعم الأمم المتحدة لضرورة التوصل إلى حل تفاوضي توافقي وطني في السودان.

أود أن أركز على النقاط الثلاث التالية المتعلقة بالوضع الإجمالي في السودان، ونقطة رابعة تتعلق بعمل البعثة ومنظور الحكومة السودانية لهذا العمل، إلى جانب تعليقنا على ملاحظات الأمين العام الواردة في تقريره المعروض أمام هذه الجلسة.

أولاً؛ فيما يتعلق بالوضع الأمني وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، نشير إلى أن الحكومة السودانية تعمل بتنسيق تام مع شركاء العملية السلمية من أجل تنفيذ بنود الاتفاق. وفي هذا الصدد، سيتم في خلال الأيام القليلة المقبلة تخريج الدفعة الأولى من قوات الحركات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، وقوامها ٢ ٠٠٠ من عناصر الحركات المسلحة، وهم يمثلون النواة الأولى للقوة الأمنية لحفظ الأمن وحماية المدنيين في دارفور وطليلة للقوات المشتركة المعنية بحفظ الأمن في إقليم دارفور والتي يبلغ قوامها ١٢ ٠٠٠ عنصر، مناصفة بين القوات الحكومية وقوات الفصائل الموقعة على اتفاق السلام.

إن تخريج تلك الدفعة الأولى خطوة أساسية في إنفاذ بند الترتيبات الأمنية. وهي تأتي بالتوازي مع استجابة الفصائل المسلحة للقرارات التي صدرت عن اجتماع المجلس الأعلى للترتيبات الأمنية، الذي عُقد مؤخراً في مدينة الفاشر في آذار/مارس الماضي، لا سيما تلك المتعلقة بإخلاء المدن وعواصم الولايات من السلاح وتجميع قوات الحركات في مواقع خارج المدن.

ذلك تحقيق المساءلة. وفي غضون ذلك، ستواصل الولايات المتحدة تقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوداني ودعم المجتمع المدني.

في الختام، نقف الولايات المتحدة إلى جانب الشعب السوداني في سعيه إلى بناء سودان ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان وينعم بالرخاء. وسنواصل ضم صوتنا لدعم صوتهم واتخاذ إجراءات لمساعدتهم في بناء سودان ينعم بالسلام والديمقراطية.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن أوجه انتباه المتكلمين مرة أخرى إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2006/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيًا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): بداية، اسمحوا لي أن أقدم لكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة الحارة على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن خلال الشهر الحالي ونؤكد استعدادنا للعمل معكم في المسائل المتعلقة بالسودان في مجلس الأمن. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للمملكة المتحدة خلال فترة رئاستها للمجلس الشهر الماضي.

وأود أيضاً أن أقدم بالشكر للسيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، على الإحاطة التي قدمها اليوم. وقد أحطنا علماً كذلك بتقرير الأمين العام المقدم للمجلس (S/2022/400).

ينتظم الساحة السودانية منذ بضعة أشهر حراك متواصل يسعى لإنجاح الانتقال السياسي في السودان ووضع في مساره نحو الديمقراطية والحرية والسلام والعدالة. ويستهدف هذا الحراك العمل على تأليف حكومة مدنية عبر التوافق الوطني، تتمخض عن العملية التفاوضية التي ترعاها الآلية الثلاثية التي تضم البعثة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والتي بدأت عدة منظمات

الذي ورثته الحكومة عن النظام السابق، حيث تبذل الحكومة قصارى جهدها لإيجاد حل مستدام لهذه التحديات.

ونشير إلى أنه فور اندلاع الاشتباكات القبلية، عقد مجلس السيادة وكذلك المجلس الوطني للأمن والدفاع اجتماعات طارئة أسفرت عن اتخاذ إجراءات وتدابير من ضمنها: المسارعة بإرسال تشكيلات من القوات المسلحة إلى المنطقة من أجل استعادة الأمن والسلم؛ وتعزيز مراقبة الحدود لمنع تدفق الأسلحة الصغيرة والخفيفة؛ والشروع في تحقيق شامل في أعمال العنف لمحاسبة المسؤولين عنها؛ والإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من أعمال العنف القبلية. وفي ذات إطار جهوده لإنهاء التوتر القبلي وعدم تكراره، قام عضو من مجلس السيادة، يرافقه وفد رفيع المستوى، بزيارة مدينة الجنيّة. ونتيجة لهذه الزيارة، تم اتخاذ قرارات فعالة لتنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه.

ثالثاً، يواصل السودان تنفيذ إجراءات إصلاحية اقتصادية، وهي شديدة الوطأة على شرائح كبيرة من المواطنين، بيد أنها ضرورية لمعالجة التشوهات الموروثة في هيكل الاقتصاد السوداني. وحتى تحقق هذه الإصلاحات الاقتصادية أهدافها المرجوة، فإننا نتطلع إلى استئناف أوجه التعاون والمساعدات التنموية من الشركاء الثنائيين الحريصين على نجاح الانتقال في السودان، وكذلك من مؤسسات التمويل الدولية للتخفيف من آثار الإصلاحات وتخفيف عبء الدين الخارجي الذي تأهل له السودان باتخاذ الخطوات اللازمة وفقاً لمبادرة الدول المثقلة بالديون واستكمال معالجة التشوهات الاقتصادية.

وفضلاً عن ذلك نود الإشارة في هذا الصدد إلى أن السودان فتح أبوابه لاستضافة اللاجئين من بعض دول جواره المتأثرة بأوضاع استثنائية، لا سيما إثيوبيا وجنوب السودان، وبذلك أصبح البلد أكبر الدول المضيفة للاجئين في القارة الأفريقية. وإذ يستمر السودان في استقباله للاجئين من دول الجوار، انطلاقاً من قيمه وأخلاقه التي تحض على إغاثة الملهوف ووفاء بالتزاماتنا الدولية، فإننا نحث المجتمع الدولي على زيادة تحمل مسؤولياته تجاه التبعات التي يتحملها السودان جراء موجات اللجوء الإنساني وما يترتب عليها من ضغوط

وأود أن أوضح أن الحكومة تقوم، ضمن تنفيذ بنود اتفاق جوبا للسلام، بتسهيل عمل لجنة وقف إطلاق النار الدائم التي تترأسها البعثة، حيث تواصل اللجنة مهمتها في ولايات دارفور. ويجدر أن نشير إلى أن الحكومة مصممة على الالتزام بوقف إطلاق النار وإسكات البنادق حتى مع الأطراف غير الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، وذلك لمنح الثقة لهذه الأطراف للانضمام لعملية السلام الشامل والمستدام. ونؤكد على أن الحكومة تتوافر على إرادة سياسية قوية من أجل تنفيذ بنود اتفاق جوبا للسلام وما يتعلق منها بالترتيبات الأمنية وبرامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وتشكيل ونشر القوة المشتركة لحماية المدنيين، ذلك من أجل تقوية وتعزيز الأمن في دارفور.

ونرجو أن نشدد هنا على أن هذه المهام شاقة وعسيرة ويصعب على حكومة السودان أن تقوم بها بمفردها على النحو المطلوب. ولذلك، نناشد المجتمع الدولي بتقاسم هذه الأعباء عبر تقديم الدعم المالي والفني اللازم للقيام بذلك. وللبعثة دور كبير نتوقع أن تضطلع به في هذه الناحية.

إننا عازمون على مواصلة العمل لتحسين الأوضاع الأمنية في دارفور من خلال تطبيق اتفاق جوبا للسلام وجمع السلاح غير المرخص به وتحقيق العدالة والمحاسبة وتنفيذ الخطة الوطنية بشأن حماية المدنيين بمشاركة من أطراف اتفاق جوبا للسلام، والعمل على التفاوض مع حركة عبد الواحد بشأن العملية السلمية.

إن دارفور تمر اليوم بانتقال مهم من حفظ السلام إلى بناء السلام، وهو انتقال نتطلع من خلاله إلى دعم المجتمع الدولي لجهود الحكومة الانتقالية من أجل إشاعة الأمن والاستقرار المستدامين في المنطقة.

ثانياً، اندلعت اشتباكات قبلية مؤسفة في بلدة كرينك بولاية غرب دارفور. وإذ أترحم على الضحايا وأتمنى عاجل الشفاء للمصابين، أود أن أشير إلى أنه لا يمكن فهم الأحداث القبلية في دارفور إلا بوضعها في سياقها الصحيح بحسبانها جزءاً لا يتجزأ من العبء الأمني الهائل

الشؤون الإنسانية بالمنظمة؛ وعملية شريان الحياة خلال الديمقراطية الثالثة في الثمانينات؛ ودعم اللاجئين، حيث ظل السودان بحكم موقعه في وسط أفريقيا يشكل نقطة جذب للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين.

إننا نرى عدم ربط الدعم التنموي بالاشتراطات السياسية، لأن ذلك يضر بعملية بناء السلام المتكاملة التي تستهدفها البعثة المتكاملة. إن العنف مهما تعددت أسبابه لا يخلو منه مجتمع من المجتمعات في العالم، ولكن عدم استواء عملية بناء السلام بأولوياتها المطلوبة لا يساعد علي تطويق المناوشات القبلية أو العنف المجتمعي. وحماية المدنيين عملية نسبية مرهونة بتنازع المصالح على الموارد الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاقتصادي والتنموي الذي يقلل من حدة الخلافات بين وحدات المجتمع، لا سيما في مناطق النزاع. ومن أجل هذه أنشئت عملية بناء السلام التابعة للأمم المتحدة.

كما ينبغي الأخذ في الاعتبار المؤثرات العابرة والمهددة للأمن القومي والنظام العام في دارفور بحكم الوضعيات السائدة في الجوار الإقليمي. ونأمل أن تشمل عملية بناء السلام على تخصيص الدعم لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة ودوافع العنف الجنساني وتعزيز الجهود الوطنية لتدعيم الأجهزة الشرطية والأمنية والعسكرية والقضائية في دارفور. ويبدو واضحاً خطأ تعليق نشاط الحوكمة الديمقراطية بحجة انعدام السبب القانوني لمواصلة تلك الجهود، ولا بد من الأخذ في الاعتبار مسألة حشد الموارد الخارجية لدعم نشاط اللجنة الدائمة لوقف إطلاق النار في دارفور.

إن الدعم الدولي المنقطع سيؤثر بالضرورة على إنفاذ عمليات الترتيبات الأمنية وحماية المدنيين التي تتم بموارد محلية غير كافية ضمن الوضعية الاقتصادية الراهنة. كما أن التحديات التمويلية أثرت سلباً على الجهود التي ابتُدرت حيال وضعية الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة وتوقف حملات التوعية الإعلامية وقد تأثرت أيضاً جهود المجلس القومي لرعاية الطفولة وعمليات الدمج والرعاية بالمعسكرات لذلك السبب.

إننا نأمل في تعزيز الخطة الوطنية بشأن حماية المدنيين في دارفور، برئاسة وزير الداخلية، التي أودعت وثيقتها بمجلس الأمن.

متزايدة على الحكومات المحلية والمجتمعات المضيفة فاقم منها الوضع الاقتصادي وانتشار فيروس كوفيد ١٩.

رابعاً؛ بخصوص عمل البعثة المتكاملة، أود الإشارة إلى أن الحكومة، ومن منطلق حرصها على الانخراط البناء مع البعثة، أعادت تشكيل الآلية التنفيذية الوطنية للتعامل مع البعثة المتكاملة، وهي جهاز تنسيقي تترأسه وزارة الخارجية ويضم الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة. وقد عكفت هذه الآلية، خلال الفترة الماضية، على دراسة وتقييم نشاط البعثة منذ إنشائها قبل عامين في مقابل التفويض الممنوح للبعثة. وخلصت الآلية إلى وضع مصفوفة تشتمل على أحد عشر محورا تستند إلى المرجعيات التي تحكم عمل الحكومة الانتقالية وتلك التي تقيد عمل البعثة، وهي الوثيقة الدستورية واتفاق سلام جوبا، وخطاب السودان إلى الأمين العام ومجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٢٠ لطلب إنشاء البعثة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد تم تسليم هذه المصفوفة إلى المجلس والأمانة العامة. وفي رأينا، من الضروري إعادة تقييم موضوعية لعملية البعثة المتكاملة من حيث أنها آلية دولية لتقديم المشورة والدعم إلى الحكومات والمدنيين في مجال بناء السلام خلال فترات الانتقال بحيث يتم التوافق على إطار منهجي وسياق مفاهيمي جديد يتميز بالغاثة بجانب العمل على درء نشوب النزاعات ووضع وإيلاء استقرار المجتمعات المحلية في أسبقية الأولويات بالاعتماد الكلي على الوقائع والوضعيات المحلية للنزاع والرصيد القيمي لتلك النزاعات.

ولا بد من تقييم أعمال ومنجزات وإخفاقات البعثة بشكل عقلاني وهو ما وافقني عليه السيد فولكر يوم أمس ووضعها ضمن الأولويات الرئيسية لعملية بناء السلام في السودان التي تجري وسط تحديات جسام. إن الحفاظ على السلام المستدام ينبغي أن يكون أهم مقاصد البعثة المتكاملة بجانب عملية الحوكمة الديمقراطية وحشد الدعم المالي والتنموي لإنفاذ اتفاق سلام جوبا. ومن أهم المقاصد هنا دعم عملية حماية المدنيين في دارفور، مما يستوجب تحريك الدعم الاقتصادي والتنموي وتنسيق العون الإنساني وتفعيل عملية بناء السلام.

وتاريخياً تعاون السودان مع الأمم المتحدة في عدة عمليات أذكر منها؛ المشروعات الإنمائية المنتجة؛ وعمليات الإغاثة برعاية إدارة

السلام الدائم مع بقية فصائل دارفور وجنوب كردفان. ونؤمن علي دعوة الأمين العام بمساهمة جميع الجهات الفاعلة الوطنية وأصحاب المصلحة لتدليل العقبات وتهيئة البيئة المؤاتية للتقدم إلى الأمام وعلى أنه أكد أن النظامين الإقليمي والدولي علي أهبة الاستعداد لتقديم الدعم.

وكذلك نشيد بإشادته بمبادرة مجموعة حقوق الإنسان وضمناً مشاركة نساء السودان في عملية السلام. ونشتم مطالبته بمراعاة الوضع الإنساني في السودان المتأثر بالأزمة الاقتصادية والمناخية وهزات التموين العالمية وأثرها المباشر على معدل التضخم وزيادة مستوى العوز، حيث يتم تحويل ١٥٪ فقط من الضرورات الإنسانية. وكذلك نشيد بمبادئه بدعم رأس المال الاجتماعي والبشري السوداني بتشجيعه الدول الأعضاء على اكتشاف الخيارات المعقولة في هذا الصدد؛ ومن بينها ترفيع مستوى الشراكات الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية التابعة للأمم المتحدة، وإشادته بالجهود الوطنية المبذولة بترفيح مستوى القوة المشتركة لحفظ الأمن في دارفور وترحيبه بلجنة وقف إطلاق النار باعتبارها وسيلة لخفض مستوى التوترات في دارفور بزيادة القدرة على ضبط انتهاكات وقف إطلاق النار ونقاط تجمع الوحدات المسلحة وفق اتفاق جوبا للسلام، توطئة لإنجاز عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

وإنه لمن دواعي سروري أن ينادي الأمين العام الدول الأعضاء بزيادة مستوى الدعم من قبل المانحين للبرامج ذات الأولوية في السودان بغض النظر عن الأزمة السياسية التي أشار إليها.

وفي الختام، إننا ندعم أطروحة الأمين العام الخاصة بالاستثمارات في عملية بناء السلام المحلي التي من شأنها خفض بواعث النزاعات وتأمين حياة المواطنين والمجتمعات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وسأرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

كما أن وزارة المالية خصصت ميزانية ضمن الموارد الشحيحة المتاحة لتعزيز حماية المدنيين وتدفقات اللاجئين إلى شرق السودان. وأرجو ألا ينطبق علينا هنا المثل القانوني القائل: "إن القوانين التي تمنعنا من الفعل هي نفسها التي تلومنا على عدم الفعل".

إن الوضعية السياسية الراهنة قابلة للتطوير بانتظار نتيجة جهود السيد فولكر في تنسيق المبادرات الوطنية بهدف تشكيل حكومة مدنية انتقالية ثالثة، وهي مرهونة بتوافق المكون المدني وذلك أمر ممكن،

إضافة إلى الاستجابة إلى بناء السلام وفق المنظور الوطني والبيئة المحلية المستهدفة ببناء السلام، وأن ضروريات بناء السلام تتأثر بعدم التمويل الكافي علي مستوى المجتمعات المحلية مما ينعكس سلباً علي وضعية المشردين داخليا بجانب دعم آليات حل النزاعات المحلية والفجوات المتعلقة بحماية المدنيين وما ينجم عنه من عدم القدرة المالية لإنفاذ الخطة الوطنية بشأن حماية المدنيين وما تواجهه من تحد بسبب التقلبات الأمنية من قبل مجموعات مسلحة عابرة للحدود.

وعليه، لا بد من إعادة النظر في تمويل تلك العمليات من قبل المجتمع الدولي مع الابتعاد عن الحكم القيمي مع استعداد السلطات للتعاون مع الأمم المتحدة لدفع عملية حماية المدنيين إلى مستوى أمثل.

إن عملية خفض مستوى أنشطة بناء السلام، بسبب غموض أو عدم وضوح البيئة السياسية وما ينجم عنها من فراغ، إنما هو رأي خاطئ لأنه لولا تعقيدات مشهد السلام لما بادرت حكومة السودان أساساً بطلب بعثة السلام الأممية، لذلك نرى أن خفض معدل الارتباط بالواقع السوداني سيؤدي إلى نتائج سلبية. وبالرغم من ذلك نشيد بدعم صندوق بناء السلام التابع للأمين العام للحاجات المرتبطة ببناء السلام على مستوى المجتمعات المتأثرة بالمحليات الثمان في إقليم دارفور بواقع ٢٠ مليون دولار.

وختاماً، نرحب بملاحظات الأمين العام الواردة في ختام تقريره الحالي، لا سيما دعم سير الانتقال الديمقراطي، بالتأكيد علي سلام وحوار الملكية والبصمة الوطنية تحت إشراف الآلية الأممية والإقليمية الثلاثية لتشكيل حكومة مدنية ذات قاعدة عريضة وإكمال مفاوضات